النخبة السياسية وإدارة المرحلة الانتقالية في تونس على ضوء ثورة 14 جانفي 2011

The political elite and the management of the transitional period in Tunisia in light of the revolution of January 14, 2011

فتحي معيفي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، fathi.maifi@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام2018/05/06 تاريخ القبول: 2024/06/29 تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص:

اندلعت في تونس نهاية سنة 2010 انتفاضة شعبية احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى إحراق الشاب " محمد البوعزيزي" لجسده، وسرعان ما تحوّلت تلك الانتفاضة إلى احتجاجات عارمة شملت عدة مدن تونسية، وانضمت لها مختلف فئات الشعب التونسي. منددة بتفاقم الفساد داخل أجهزة الدولة، وانتشار البطالة وغياب العدالة الاجتماعية، ومطالبة بتغيير النظام السياسي التسلطي، وهو ما تحقق مساء يوم 14 جانفي 2011، بعد ما أجبرت تلك الاحتجاجات الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" على مغادرة البلاد، بعد ما حكم تونس بقبضة من حديد لأكثر من عشرين سنة. وتميّزت تلك الاحتجاجات بالعفوية والفجائية، فلم تكن لها قيادة موجهة وفاعلة، وبالرغم من ذلك فإن النخبة السياسية التونسية كان لها دور مهم في إدارة المرحلة الانتقالية، حيث لعبت دورا حاسما في انتقال دستوري للسلطة وتجاوز الأزمات العديدة التي اعترضتها مسيرة التغيير، وتحقيق توافق سياسي.

كلمات مفتاحية: النخبة السياسية، المرحلة الانتقالية، الحراك التونسي، المجلس الوطني التأسيسي.

Abstract:

A popular uprising broke out in Tunisia in late 2010 to protest the deteriorating economic and social conditions that led to the burning of the young man "Mohamed Bouazizi" to his body, The uprising quickly turned into mass protests in several Tunisian cities, And joined by various groups of Tunisian people, condemning the growing corruption within the organs of the state, and the spread of unemployment and the absence of social justice, which demanded the change of

the political system authoritarian, Which was achieved on the evening of 14 January 2011, after the protests forced former President "Zine El Abidine Ben Ali" to leave the country, after the rule of Tunisia with an iron fist for more than twenty years. These protests were characterized by spontaneity and suddenness, as they did not have a directed and effective leadership. Despite this, the Tunisian political elite played an important role in managing the transitional phase, as it played a decisive role in a constitutional transfer of power, overcoming the many crises that obstructed the process of change, and achieving political consensus.

Keywords: Political elite, Transitional phase, Tunisian mobility, National Constituent Assembly.

المؤلف المرسل: فتحي معيفي، **الإيميل**: fathi.maifi@univ-tebessa.dz

1. مقدمة:

شـهدت المنطقة العربية أواخر سـنة 2010 حراكا مجتمعيا أدى إلى إحداث جملة من التحولات على مختلف الأصعدة، وقد بدأت الانتفاضات الشعبية بتونس للمطالبة بالحرية والعدالة والعيش الكريم، وأثارت هذه الانتفاضات اضطرابات في باقي الأقطار العربية فيما بات يُعرف بأحداث "الربيع العربي"، وهي الأحداث التي لم تشـهد المنطقة العربية مثيلا لها وأسـقطت أنظمة تسـلطية كانت تعد من اعتى الأنظمة العربية.

وشـكل الحراك المجتمعي الذي بدأ في تونس منذ يوم 17 ديسـمبر 2010، وانتهى برحيل رأس النظام التونسـي السـابق "زين العابدين بن علي"، حدثا تاريخيا بالنسـبة لتونس والعالم العربي بشـكل عام، حيث أسـهم هذا الحراك في اندلاع احتجاجات شـعبية في كل من مصـر وليبيا وسـوريا واليمن، أدت إلى إسقاط الأنظمة في معظم هذه الدول. غير أن الحراك التونسي كان من دون قيادة سياسية موجِّهة وفاعلة، فالنخبة السياسية التونسية فاجأها الحدث، إلا أنها سعت إلى أن يكون لها دور بارز في المرحلة الانتقالية، وفعلا نجحت في إدارة العملية السـياسـية بشـكل سـاهم في تجنيب تونس ما آلت إليه باقي البلدان التي شـهدت حراكا مجتمعيا واحتجاجات شـعبية، حيث يمكن القول أن تونس أصـبحت "النموذج" الذي

يحتذى به في المنطقة العربية، نظرا لنجاح النخبة السياسية في تجاوز الأزمات السياسية التي واجهت تونس في مسيرتها نحو الديمقراطية.

تحاول هذه الورقة البحث في كيفية إدارة النخبة السياسية التونسية للمرحلة الانتقالية، منذ سقوط نظام "بن علي"، بداية من انتقال السلطة إلى الشروع في بناء المؤسسات المؤسِّسة للسلطة، ثم تجاوز الأزمة السياسية التي كادت أن تودي بالعملية السياسية ككل، وصولا إلى تحقيق توافق سياسي بين مختلف الفواعل السياسية، وذلك من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية: ماهي حدود دور وتأثير النخبة السياسية التونسية في إدارة المرحلة الانتقالية على ضوء ثورة 14 جانفي 2011؟.

2. النخبة السياسية: المفهوم والدلالات

ينظر إلى النخبة السياسية (Political Elite) عادة بدلالة الفئة الحاكمة(خضر، 1999، ص ص 332-334)، ويرتبط وجودها في آلية عمل النظام السياسي من خلال فهم علاقة السلطة بالمجتمع، أو بشكل آخر علاقة القوة بين الحكّام والمحكومين(أبراش، 1998، ص 114).

والنخبة السياسية بشكل عام هي المجموعة الحاكمة التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية، تمكّنها من تسيير الشؤون السياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع، وتأخذ أشكالا متعددة حسب التفسيرات التي قامت على أساسها، انطلاقا من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لهذه المجموعة، وتخضع هذه النخبة لقانون التّغيير والتبدّل وفقا لمقتضيات التطور الذي تمر به مجتمعاتها، على أساس ذروة انتقالية يتم من خلالها استبدال نخب وإحلال نخب جديدة، وفقا لآلية يكون الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي بمفهومه الشامل، والمحتوِي للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي وغيرها، للمجتمع(الأسود، 1990، ص ص 438- 450).

فـ"بنتام Buntam" مثلا يقصر مفهوم النخبة السياسية فقط على أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين، فالنخبة السياسية تنطبق فقط على البرلمانيين، والوزراء، ورؤساء الدول، بالإضافة إلى كبار الموظفين(كوليت، 1989، ص 5)، ومن منظور "بوتومور" تعتبر النخبة السياسية تلك المجموعة التي تضم أفرادا يمارسون السلطة السياسية داخل المجتمع خلال فترة زمنية محددة، وضمن هذا الإطار نجد أعضاء الحكومة، والموظفين الإداريين السامين، والمستثمرين الكبار، وبعض العائلات النافذة سياسيا. أما "باريتو" و"موسكا" فقد كانا مهتمين بالنخبة باعتبارها فئات من الناس تمارس السلطة السياسية، وتكون في وضع تؤثّر فيه بشدة في عملية ممارسة هذه السلطة(بوتومور، 1988، ص 5).

ويمكن القول أن الفرق الأساسي بين النخبة السياسية وباقي النخب يكمن في كون الأولى تتمتع بمجموعة من الصلاحيات تجعلها هي المقررة الأولى للمجتمع، بحيث تختار له توجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية أحيانا، مما يجعل سلطاتها واسعة وتأثيرها لا محدودا، أما النخب الأخرى فإنها تمارس نفوذها وسلطتها داخل مجالاتها الخاصة، دون أن تستطيع التأثير على التوجهات السياسية بشكل قوي وفعال(قرنفل، 2000، ص 154).

ومن هذا المنطلق فالنخبة السياسية المقصودة هنا هي تلك النخبة التي تحتل مركزا متميّزا مقارنة بالنخب الأخرى، وذلك باعتبارها تملك القوة والقدرة داخل النظام السياسي للدولة، وتُسهم بشكل محوري في صناعة القرارات، فالنخبة السياسية هنا لا تقتصر على المشاركين في صنع القرار السياسي فقط، فهي ليست السلطة السياسية فقط، ولكنها تشمل كل من يؤثر في الحياة السياسية في تونس، ومن يعترف المجتمع التونسي بحيازتهم لرأس مال سياسي رمزي يجعلهم يحظون بوضع اعتباري يميّزهم عن الأفراد العاديين.

3. بناء المؤسسات المؤسِّسة للسلطة

لقد نجحت النخبة السياسية في تونس في تأمين انتقال سلس ودستوري للسلطة، وبناء مؤسسات انتقالية تمثل أبرزها في "المجلس الوطني التأسيسي" الذي أوكلت إليه مهمة صياغة دستور جديد للبلاد، حيث يعتبر غياب زعامات وقيادات تبنت مشروعا سياسيا يحمل المطالب التي رفعها المحتجون أثر في عملية تأسيس السلطة، وهي العملية التي يُقصد بها إقامة مؤسسات سياسية تحتكر السلطة السياسية، وتبين شكل نظام الحكم وأساليب ممارسة السلطة، حيث كان من نتائج مغادرة الرئيس التونسي السابق التراب التونسي يوم 14 جانفي 2011 انتقال السلطة عن طريق المؤسسات الدستورية استنادا إلى أحكام دستور 1959، وكان للنخبة السياسية دور حاسم في توجيه دفة الأحداث ورسم خارطة طريق للمرحلة الانتقالية من خلال إقامة مؤسسات سياسية تمارس السلطة، وهي المؤسسات التي كان معظمها موجودا ويعمل وفق دستور 1959، ومنها ما تم استحداثه لتسيير السلطة خلال المرحلة الانتقالية، ولعل ما سهّل على النخبة السياسية لعب هذا الدور أمران أساسيان، أولهما استمرارية الدولة وأجهزتها الأساسية في العمل دون توقف، أما الأمر الثاني فهو قدرة النخبة السياسية ذاتها على الالتقاء على الحد الأدنى من الرؤية السياسية التي أطّرت عملية الانتقال، ولعل التراث الدستوري العريق لتونس قد أسهم في توجيه هذه المرحلة وتغليب

الطابع الدستوري على ما سواه، حيث لم يكن هذا التراث الدستوري غائبا عن وعي النخبة السياسية التونسية، وهي تضع ترتيبات نقل مقاليد السلطة(عبد المولى، 2013).

ولإلقاء الضوء على المؤسسات السياسية التي تولّت تسيير السلطة خلال المرحلة الانتقالية في تونس، سيتم التطرق إلى المؤسسات السياسية الرسمية كفاعل أساسي في تسيير السلطة، والمؤسسات الرسمية هي تلك المؤسسات السياسية المسؤولة عن سلطة القرار السياسي، وهي المسؤولة عن إدارة وتسيير شأن ودواليب الدولة وهي رمز السيادة(دوفرجيه، 1992، ص 14).

وعُرفت معظم هذه المؤسسات خلال المرحلة الانتقالية بطابعها المؤقت، فالتشريع مؤقت ورئيس الجمهورية مؤقت، والحكومات مؤقتة، والهيئات واللجان مؤقتة، ويمكن تقسيم مختلف هذه المؤسسات الرسمية إلى مؤسسات سياسية تقريرية ومؤسسات سياسية استشارية.

1.3. المؤسسات السياسية التقريرية: تتميّز هذه المؤسسات عن غيرها بطابعها التقريري، والذي من خلاله تُصدر القرارات العامة والمجردة والملزمة، وتتمثل هذه المؤسسات في السلط السياسية للدولة، والتي تنقسم إلى سلطة تنفيذية ومهمتها تنفيذ القوانين، وسلطة تشريعية ومهمتها سن القوانين، والسلطة القضائية ودورها فض النزاعات الناتجة عن تطبيق هذه القوانين(بن حماد، 2006، ص 306).

أ. السلطة التنفيذية: كانت ولا تزال السلطة التنفيذية محور النظام السياسي في تونس، بالرغم من اختلاف هيكلتها ووظائفها من فترة لأخرى، منذ شغور منصب رئيس الجمهورية إلى غاية وضع دستور جديد للجمهورية الثانية. فلقد تغيرت هيكلية السلطة التنفيذية خلال المرحلة الانتقالية بتغيير النصوص القانونية المنظمة لها، فنجدها ذات هيكلية ثنائية عند مواصلة العمل بدستور 1959 والتنظيم المؤقت للسلط العمومية لـــ 23 مارس 2011، لتتحول هيكلتها إلى ثلاثية في التنظيم المؤقت للسلط العمومية لـــ 16 ديسمبر 2011.

وبالرجوع إلى الأحداث المتتالية التي عرفتها تونس بين يومي 14 و15 جانفي 2011 وتدخل المجلس الدستوري الذي أقر الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية، وذلك بعد إعمال الفصل 57 من الدستور بدل الفصل 56، حيث عنى ذلك المرور من مفهوم التعذّر محور الفصل 56 إلى مفهوم الشغور محور الفصل 57، وبالمرور من التعذّر في وقتيّته إلى الشغور في نهائيته تم التخلّي عن خيار تحويل السلطة السياسية وفُضّل خيار تدويرها، والمعنى أنه وقع التخلّي من الطبقة الحاكمة عن هرم النظام السياسي لأجل إبقاء أطرافه ولأجل بقائها(المختار، 2015، ص 104)، وبذلك تولى رئيس مجلس النواب رئاسة

الجمهورية بصفة مؤقتة، تواصلت في هذه الفترة الهيكلية الثنائية للسلطة التنفيذية بتواصل اعتماد الدستور كمرجع لتنظيم السلطة في الدولة التونسية. وتم الاستناد إلى هذه الثنائية انطلاقا من الفصل 37 من الدستور الذي ينص على "يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها وزير أول"، حيث أصبحت السلطة التنفيذية مكونة من رئيس مجلس النواب كرئيس مؤقت للجمهورية، يساعده في ذلك حكومة برئاسة وزير أول، وبعد تعذّر تطبيق أحكام الفصل 57 الذي أثبت عجزه عن تنظيم انتخابات رئاسية خلال 60 يوما، والتي أدت في النهاية إلى الاعتراف الرسمي بعدم فاعليته، تم اللجوء إلى إصدار مرسوم 23 مارس 2011، والذي تم بمقتضاه إعادة تنظيم السلط العمومية تنظيما مؤقتا إلى حين انتخاب مجلس وطني تأسيسي ومباشرته مهامه، وواصل هذا المرسوم التنصيص في الهيكلة الثنائية للسلطة التنفيذية في فصله السادس، والذي جاء فيه "يمارس رئيس الجمهورية المؤقت السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة مؤقتة يرأسها وزير أول"، ويلاحظ هنا أنه تم الحفاظ على الفصل 37 من دستور 1959 مع إضافة كلمة "مؤقت".

ونتيجة التمديد لرئيس مجلس النواب لرئاسة الجمهورية بعد انتهاء فترة 60 يوما، وهو ما نص عليه الفصل 8 من مرسوم 23 مارس 2011، تم سد الثغرة القانونية في الفصل 57 والمتمثلة في إمكانية شغور منصب رئيس الجمهورية المؤقت نص مرسوم 23 مارس 2011 على "وعند شغور منصب رئيس الجمهورية المؤقت لوفاة أو لاستقالة أو لعجز تام، يتولى الوزير الأول فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة، وإذا تزامن شغور منصب الوزير الأول تنتخب الحكومة المؤقتة أحد أعضائها الذي يتولى فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة".

وفي ما بعد، وبعد انتخاب "المجلس الوطني التأسيسي" ومباشرته مهامه، انتهت الهيكلة الثنائية للسلطة التنفيذية، حيث أصدر المجلس قانونا تأسيسيا متعلقا بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية في 16 ديسمبر 2011، والذي قطع فيه نهائيا مع دستور 1959، ومرسوم 23 مارس 2011 معلنا عن هيكلة جديدة للسلطة التنفيذية تميّزت بصبغتها الثلاثية، حيث تمثلت في رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس "المجلس الوطني التأسيسي"(برهومي، 2014، ص 14).

ب. السلطة التشريعية: عملت تونس منذ صدور دستور 1956 بنظام المجلس الواحد وهو مجلس النواب (مجلس الأمة حتى سنة 1981)، في حين أن المشروع الأول للدستور المؤرخ في 09 جانفي 1957

(عمر، سعيد، 1987، ص 165) الذي وقع العدول عنه إثر إعلان الجمهورية في 25 جويلية 1975، والذي نص على أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين: المجلس الوطني الذي ينتخب مباشرة من الشعب، ومجلس الشورى الذي يتكون من ثلاثين عضوا تنتخبهم المجالس المحلية والجمهورية، ثم وقع العدول عن هذا المشروع والاكتفاء بمجلس واحد إلى حدود التنقيح الدستوري لـــ 01 جوان 2002، أين وقع إضافة مجلس ثان وهو مجلس المستشارين إلى جانب مجلس النواب.

وعلى إثر سقوط النظام السابق وبداية مرحلة انتقالية تطلبت قطعا مع المؤسسات القائمة والتأسيس لأخرى جديدة، فقد شهدت السلطة التشريعية عدة هياكل متمثلة في بداية الأمر بمواصلة العمل بمجلس النواب ومجلس المستشارين، ثم وعلى إثر حلّهما تولّى رئيس الجمهورية المؤقت مهام السلطة التشريعية قبل أن يسلّمها إلى "المجلس الوطني التأسيسي"(برهومي، ص 145).

وبما أن الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلسين كانت من الموالين لحزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" الذي طالب الشعب بحله إثر سقوط النظام السابق، إضافة إلى قيام هذين المجلسين بالتفويض لرئيس الجمهورية المؤقت لمهامهم عن طريق اتخاذ مراسيم وفقا للفصل 28 من الدستور، ومع التعذّر الكامل لتطبيق أحكام الدستور تم في آخر المطاف تعليق العمل بهاتين المؤسستين، وهو ما نص عليه المرسوم المنظم للسلطة العمومية بصفة مؤقتة لـــ 23 مارس 2011، والذي نص في فصله الثاني على حل كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين.

كما نص المرسوم المنظم للسلط العمومية في فصله الرابع على أن "يتم إصدار النصوص ذات الصيغة التشريعية في صيغة مراسيم يختمها رئيس الجمهورية المؤقت بعد مداولتها في مجلس الوزراء ويسهر على نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية". وبالتالي فقد اختفت الهياكل التقليدية للسلطة التشريعية المتمثلة في المجالس النيابية تماما، وأصبحت تمارس من طرف السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية المؤقت.

2.3. المؤسسات السياسية الاستشارية: تتميز هذه المؤسسات بافتقادها للسلطة التقريرية التي تجعل من قراراتها مُلزمة، وتنقسم هذه المؤسسات إلى مؤسسات استشارية تقليدية وهي المنصوص عليها في دستور 1959، ومؤسسات مستحدثة تم استحداثها بعد 14 جانفي 2011، تلك المؤسسات التي تتمثل في:

أ. المؤسسات الاستشارية التقليدية: تم التنصيص على هذه المؤسسات في دستور 1959 والتي تمثلت في المجلس الدستوري ومجلس الدولة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، وسيتم التطرق هنا إلى المجلس الدستوري ومجلس الدولة فقط، نظرا للدور الهام الذي قاما به في انتقال السلطة.

– المجلس الدستوري: لعب المجلس الدستوري دورا مهما ومحوريا في عملية انتقال السلطة في تونس بعد 14 جانفي 2011، إذ كان له دور أساسي في تحديد المسار الانتقالي الذي شهدته المرحلة الانتقالية، ويظهر ذلك من خلال القرارين الشهيرين اللذان أصدرهما، الأول بشأن تفعيل الفصل 57 من الدستور الذي بموجبه تم نقل السلطة بعد الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس النواب، والقرار الثاني المتعلق بقانون تفويض مجلس النواب والمستشارين لاختصاصهما التشريعي إلى رئيس الجمهورية المؤقت في إصدار مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور، والقرار الثاني المتعلق بقانون تفويض مجلس النواب والمستشارين لاختصاصهما التشريعي إلى رئيس الجمهورية المؤقت في إصدار مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور.

وبالرجوع إلى الأحداث المتسارعة التي عرفتها تونس يومي 14 و15 جانفي، بداية بمغادرة رئيس الجمهورية السابق التراب التونسي ثم تولي الوزير الأول مهام رئيس الجمهورية بناء على الفصل 56 من الدستور، وُضعت البلاد بموجب ذلك في مأزق دستوري، فلا مغادرة رئيس الجمهورية لأرض الوطن تعتبر من الناحية القانونية شغورا نهائيا ولا الفصل 56 من الدستور يخوّل للوزير الأول تولي مهام رئاسة الجمهورية، فكان تدخّل المجلس الدستوري في هذه الحالة بمثابة تصحيح للمسار الدستوري لعملية انتقال السلطة بعد أن تم خرقها من قبل الوزير الأول(برهومي، ص 160). وكان آخر عمل قام به المجلس الدستوري قبل أن يتم حله بصفة نهائية بموجب المرسوم المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، هو رأيه بخصوص تفويض رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور.

– مجلس الدولة: يتركب مجلس الدولة في تونس حسب الفصل 69 من دستور جوان 1959 من هيئتين، وهما المحكمة الإدارية ودائرة المحاسبات، وهاتان المؤسستان واصلتا القيام بمهامهما كامل المرحلة الانتقالية، حتى بعد التعذّر الكامل لتطبيق أحكام دستور 1959 وإصدار المرسوم المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، والذي نص على تعليق العمل بجميع المؤسسات الدستورية، إلا أنه استثنى هاتين المؤسستين، حيث نص في فصله الثالث على أنه "تمارس المحكمة الإدارية ودائرة المحاسبات صلاحيتهما طبق القوانين

والتراتيب الجاري العمل بها والمتعلقة بضـــبط تنظيمهما وتحديد مشـــمولات أنظارهما والإجراءات المتبعة لديهما".

وبعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي وتعليق العمل نهائيا بدستور جوان 1959 ومرسوم 23 مارس 2011، تم إصدار القانون الأساسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية، الذي نص بدوره في فصله 23 على أن تواصل المحكمة الإدارية ودائرة المحاسبات ممارسة صلاحيتهما طبقا للتراتيب والقوانين الجاري بهما العمل.

ب. المؤسسات الاستشارية المستحدثة: يتم إحداث هذا النوع من المؤسسات عادة إثر سقوط أنظمة استبدادية وفاسدة أو إثر حروب أو بمبادرة من الدولة نفسها، للكشف عن الممارسات الخطيرة أو اللاإنسانية وسبل مكافحتها، وتطهير المؤسسات والمجتمع منها، كما تندرج تحت ما يسمى بعمليات الانتقال الديمقراطي كآلية ضرورية ولازمة للمرور من مرحلة اتسمت بحصول فساد سياسي واقتصادي ومالي واجتماعي... إلى مرحلة تقوم على الشفافية السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية وتأسيس قواعد الحكم الرشيد(العيادي، 2011، ص ص 14- 15).

وشـــهدت تونس خلال المرحلة الانتقالية إحداث خمس لجان وهي: "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، و"اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول التجاوزات"، و"اللجة الوطنية لمكافحة الرشوة والفساد"، و"الهيئة العليا لإصلاح الإعلام والاتصال"، و"لجنة المصادرة". وما ميّز عمل هذه اللجان هو طابعها الاستشاري، والناتج عن عدم استقلالية هذه اللجان ماليا وإداريا، فهي كانت خاضعة للسلطة التنفيذية، وهذا ما جعل دورها محدودا في هذه المرحلة بسبب عدم تمتعها بسلطة تقريرية تمكنها من إصدار قرارات ملزمة، وسنقتصر هنا على اللجان الثلاث الأولى فقط نظرا لأهميتها مقارنة باللجنتين الأخيريتين.

– الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي: تم إحداث هذه الهيئة بالمرسوم عدد 6 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري2011، ولقد مهّد لإنشاء "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة" إنشاء هيئتين أخريين، تمثلت أولاهما في "المجلس الوطني لحماية الثورة" والذي تشكّل خارج الأطر الرسمية، وضم أحزابا سياسية ومنظمات وطنية وشخصيات عامة. أما الهيئة الثانية فهي "اللجنة العليا للإصلاح السياسي"، وهي إحدى ثلاث لجان استشارية شكلتها حكومة "الغنوشي" بهدف الشروع في عملية إصلاحية في مجالات أساسية تتعلق بالإطار السياسي والقانوني، وقضايا الفساد والرشوة ونهب المال

العام في العهد السابق، والتجاوزات الأمنية التي حصلت منذ اندلاع الاحتجاجات، ومن أبرز الأهداف التي سعت "لجنة الإصلاح السياسي" لتحقيقها كانت تنقية المنظومة القانونية المتعلقة بالعملية الانتخابية، وقانوني الصحافة والأحزاب، وتنقيح القوانين المنظمة للحريات الأساسية(عبد المولى، 2013).

– اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق: أحدثت هذه اللجنة لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر إلى حين زوال موجبها بالمرسوم عدد 8 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري2011 ، وجاء مرسوم إحداثها متأخرا نسبيا عن تاريخ الإعلان عن إنشاءها الذي يرجع إلى خطاب الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" في 10 جانفي 2011، والذي أعلن فيه عن إحداث لجنة لتقصي الحقائق، ثم وقع تفعيله في البلاغ الصادر في 17 جانفي 2011، والبلاغ الصادر في فيفري 2011 الذي أعلن عن تركيبتها، وكانت الغاية من إنشاء هذه اللجنة هو جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالتجاوزات المسجلة خلال الفترة المذكورة.

– اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد: تم إحداث هذه اللجنة بالمرسوم عدد 7 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011، ويرجع تاريخ إحداثها أيضا إلى خطاب الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" يوم 10 جانفي 2011، ثم في مرحلة ثانية تم الإعلان عن تركيبتها في البلاغ الصادر يوم 17 جانفي 2011 من طرف الوزير الأول.

4. المجلس التأسيسي وأزمة بناء التوافق الوطني

1.4. انتخاب المجلس الوطني التأسيسي: ساهم ضعف النصوص القانونية لدستور 1959 والتأويل السيّء لها بشكل كبير في اقتناع السلطة السياسية الحاكمة في تونس بعدم فاعلية هذا الدستور، وفي التأسيس لمرحلة جديدة تستجيب للمطالب التي رفعها المتظاهرون في اعتصامي "القصبة 1 و 2"، والتي كان من أهمها تعليق العمل بدستور جوان 1959 وانتخاب مجلس وطني تأسيسي يتولّى إعادة تأسيس السلطة وفق المشروعية الانتخابية التي سيتمتع بها(برهومي، ص 59).

وتم يوم 23 أكتوبر إجراء انتخابات "المجلس الوطني التأسيسي"، وأعلنت "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" النتائج النهائية للانتخابات يوم 14 نوفمبر 2011، حيث أكدت النتائج على حصول "حركة النهضة" على أعلى عدد من المقاعد في "المجلس الوطني التأسيسي" حيث فاز بما مجموعه 89

مقعدا، وفاز "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" بـــ 29 مقعدا، وفازت "العريضة الشعبية" بـــ 26 مقعدا، وحاز "حزب التكتل" على 20 مقعدا، و"الحزب الديمقراطي التقدمي" بـ 16 مقعدا.

وبعد صدور النتائج النهائية للانتخابات أصبح "المجلس الوطني التأسيسي" يتمتع فعليا بالوجود القانوني، الذي يمكنه من الانعقاد وبداية ممارسة مهامه في إطار تمتعه بالاستقلالية الإدارية والمالية في إطار الدولة، وبدأ المجلس جلساته يوم 22 نوفمبر 2011 أي بعد شهر من انتخابه، وهذا التأخير ناتج عن المناقشات الطويلة لتشكيل الحكومة وتقاسم المناصب السياسية، والاتفاق حول شكل النظام السياسي. وبادر المجلس بإصدار قانون مؤقت لتنظيم السلط العمومية (الملحق رقم 06)، والذي وضع حدا لدستور جوان 1959 ولكافة مؤسساته السياسية والنصوص القانونية المكملة له، حيث نص الفصل 27 من ذلك القانون على "يقرّ المجلس الوطني التأسيسي ما تم من تعليق العمل بدستور الأول من جوان 1959 ويقرر إنهاء العمل به بصدور هذا القانون التأسيسي، وينتهي العمل بكل القوانين التي تتعارض مع هذا القانون التأسيسي عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية وتبقى النصوص القانونية التي لا تتعارض مع هذا القانون التأسيسي سارية المفعول". وبهذا وحسب ما جاء في ديباجة هذا القانون أصبح المجلس الوطني التأسيسي " هو السلطة الشرعية الأصلية والمكلفة من الشعب التونسي بإعداد دستور يحقق أهداف الثورة التونسية وبالإشراف على إدارة شؤون البلاد إلى حين إقرار الدستور وإرساء مؤسسات دائمة".

2.4. أزمة بناء التوافق الوطني: لقد أدى فوز حركة "النهضة" بأغلبية مقاعد "المجلس الوطني التأسيسي"، مما مكّنها من الحصول على منصب رئيس الحكومة وأغلب الحقائب الوزارية بما فيها السيادية (ما عدا وزارة الدفاع)، أدى إلى إثارة مخاوف التيار العلماني في تونس من تراجع الحركة عن خطابها المعتدل قبل الانتخابات(الجورشي، 2013، ص 64). حيث أكدت الحركة في برنامجها الانتخابي على مجموعة من المبادئ الديمقراطية، كاستقلال القضاء والفصل بين السلطات والحفاظ على الحريات العامة والخاصة والعمل على ترسيخها، والمساواة بين المواطنين والحد من الفوارق الاجتماعية، وترسيخ العدالة الاجتماعية وحماية مكاسب المرأة وتفعيل دورها في مختلف المجالات، وتبنيها للدولة المدنية واحترام القواعد الديمقراطية وحماية السلم المدني، والحفاظ على الحوار الوطني وسعيها إلى الانفتاح على مقتضيات العصر والحداثة.

وعرفت العلاقة بين حركة "النهضة" كحزب حائز على الأغلبية في الانتخابات والأحزاب المعارضة توتّرا كبيرا، في فترة ما بعد انتخابات "المجلس الوطني التأسيسي"، وذلك نتيجة عدم الثقة السائدة بين

الطرفين والتي أفرزتها مخلّفات النظام السابق، إضافة إلى المواقف والتصريحات المتصادمة بين الطرفين، فمن جهة تتهم المعارضة حركة "النهضة" باستغلال العملية للوصول إلى السلطة، ومحاولة تشكيل دكتاتورية جديدة ذات بعد ديني، وفي المقابل ترى "النهضة" من خلال رئيسها "راشد الغنوشي" أن أفكار العلمانيين هي نتاج الغزو الثقافي الغربي واعتمادهم على الدعم الخارجي(ويكن، 2013، ص 92).

ولا يرجع الخلاف القائم بين مكونات النخبة السياسية التونسية في تونس إلى التوتر الحاصل بين حركة النهضة وأحزاب المعارضة نتيجة فوزها في الانتخابات فقط، بل إن الخلاف بدأ أيضا عند انطلاق عملية صياغة الدستور بتاريخ 02 ديسمبر 2011، حيث بدأ الخلاف حول بنود الدستور المتعلقة بالإيديولوجيا العلمانية والإسلامية، علاوة على التنازع حول صلاحيات "المجلس الوطني التأسيسي"، وأساس النزاع يرجع للتصديق على القانون المنظم للسلط العمومية في 02 ديسمبر 2011، حيث نص القانون على أن المجلس التأسيسي سيّد نفسه، ومنحه صلاحيات واسعة انتقل بمقتضاها من مجلس مهمته الأساسية وضع الدستور حسب المادة الثانية من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011، الذي يحدد مختلف السلطات التي يتمتع بها المجلس الوطني، انتقل إلى برلمان صلاحياته مراقبة الحكومة وتحديد صلاحياتها، ومنحها الشرعية أو حجبها عنها، وأن من صلاحياته أيضا مراقبة مؤسسة الرئاسة ومتعلقاتها وسن التشريعات، وبذلك جمع المجلس بين السلطة التأسيسية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية(الجمعاوي، 2014، ص 10).

وقد ساهم هذا التباين في تشتت المشهد السياسي، وتأجيل التوافق نتيجة إحساس أحزاب المعارضة بأنها مهمّشة، وأن المجلس بات خادما لسياسة "الترويكا" ذات النصيب الأكبر من المقاعد، وأدى ذلك إلى مقاطعة أحزاب المعارضة لفعاليات المجلس أكثر من مرّة، ما ساهم في تعطيل مسار الصوغ التوافقي للدستور وتوتير الأجواء بين الفرقاء السياسيين(الجمعاوي، ص 10).

ويمكن القول أن حالة الاستقطاب بين حزب النهضة الإسلامي من ناحية والقوى العلمانية من ناحية أخرى على النقاط السابق ذكرها تبدو هي السمة التي باتت تتميز بها المرحلة الانتقالية، وهو ما يدفع إلى التساؤل حول مدى تحقق التوافق السياسي بين النخب التي أفرزتها الثورة التونسية، والتي وجدت لها تمثيلا في المجلس التأسيسي المخول مهمة صياغة الدستور الجديد للبلاد، الواقع أن القوى السياسية التونسية المختلفة بشدة حول دور الدين في الدولة ومن ثم الاختلاف على هوية الدولة مدنية أم دينية هي

ذات القوى المتفقة على جعل الدين طرفا محايدا في الحياة السياسية التونسية الجديدة؛ بمعنى أكثر دقة أن عملية الاتفاق على النص الدستوري ليست عملية صعبة إذا ما نظرنا إلى طبيعة التصريحات التي أدلى بها زعيم حزب النهضة "راشد الغنوشى" في أعقاب فوز الحركة بأغلبية برلمانية، والتي تتفق مع التيارات العلمانية في نقطة محددة بالرغم من اختلافهما الأيديولوجي، وهى أن التيار الإسلامي في تونس أيضا يرى في حياد الدين إحدى وسائل تحرير الإسلام من" القبضة الثقيلة للدولة على الدين" على حد تعبير "الغنوشى" في مقابلة مع إحدى القنوات الفضائية المصرية أواخر سنة 2011، بل ذهب أبعد من ذلك عندما تحدث عن النموذج الانجلوساكسونى الذى يعتمد على دور محايد للدولة لا يتخذ مواقف عدائية للدين في المجال العام.

وفي سنة 2012 أعلن رئيس الحكومة المؤقتة السابق "الباجي قائد السبسي" عن تأسيس حزب "نداء تونس"، وهو حزب ذو إيديولوجية علمانية وسطية ليبرالية، حيث تأسس هذا الحزب في سياق الصراع ضد حكومة "الترويكا" التي تقودها حركة "النهضة"، فبدا حزب "النداء" فضاء لتحشيد معارضي "الترويكا" أكثر منه حزبا متين الهيكل وواضح الرؤية، دعمه رجال أعمال كبار وانضم إليه تقريبا كل الفضاء الذي كان يشكّله "التجمع الدستوري الديمقراطي"، وانضمت لهذا الحزب روافد أخرى لعل أهمها جزء من المحسوبين على اليسار.

وفي يوم 18 أكتوبر 2012 تم اغتيال "لطفي نقض" منسق حزب "نداء تونس" يوم 18 أكتوبر 2012، خلال تظاهرة نظمتها "رابطة حماية الثورة" في مدينة "تطاوين" من طرف "إسلاميين"، كما اتهم حزب "نداء تونس" وزارة الداخلية بالتواطؤ مع مئات المحسوبين على هذه الرابطة الذين هاجموا في 23 ديسمبر 2012 اجتماعا نظمه الحزب في جزيرة "جربة"(السعيداني، 2012).

وبرزت الأزمة بشكل واضح بعد اغتيال المعارض اليساري "شكري بلعيد" في 6 فيفري 2013، حيث تكتلت قوى وأحزاب سياسية من توجهات أيديولوجية مختلفة، وراحت تطالب بإسقاط حكومة "الترويكا" التي تشكلت بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011، وللخروج من هذا المأزق السياسي قدم رئيس الوزراء "حمادي الجبالي" القيادي في "حركة النهضة"، مبادرة بتشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية تستكمل استحقاقات المرحلة الانتقالية، وعندما فشل "الجبالي" في تنفيذ مبادرته بسبب رفض أطراف "الترويكا" لها، بما في ذلك حزب "حركة النهضة" الذي ينتمي إليه، قدم استقالة حكومته في 19 فيفري2013(نصر الدين وآخرون، 2014، ص ص 178- 179).

وبعد استقالة حكومة "الجبالي" جرت مشاورات مكثفة لتشكيل حكومة جديدة تبعا لمطالب القوى والأحزاب المعارضة، للحد من الأزمة الحادة التي شهدتها تونس، حيث أفضت تلك المشاورات إلى الإعلان يوم 08 مارس 2013 عن حكومة "علي العريض" القيادي بحزب "النهضة"، وهي الحكومة التي تشكلت في ظروف معقدة سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا، بعد اغتيال "شكري بلعيد"، واستقالة حكومة "حمادي الجبالي" لعدم قدرته على تشكيل حكومة كفاءات وطنية، وبالرغم من أن "حركة النهضة" وحلفاءها رفضوا بادئ الأمر شروط المعارضة المتمثلة أساسا في تحييد وزارات السيادة وتقليص عدد الوزراء بشكل عام، والوزراء المتحزبين بشكل خاص، إلا أنها قبلت في الأخير وتم تشكيل حكومة "علي العريض"(الحناشي، 2013).

وتفجّرت الأزمة السياسية من جديد على إثر اغتيال المعارض اليساري عضو المجلس التأسيسي "محمد البراهمي" يوم 25 جويلية 2013، ولكن بشكل أكثر حدة هذه المرّة، حيث أشار البعض بأصابع الاتهام إلى "حركة النهضة". وبعد ذلك عرفت الساحة السياسية في تونس أكبر موجة احتجاجات منذ الإطاحة بنظام الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، وعلّق نحو سبعين نائبا عضويتهم في "المجلس الوطني التأسيسي"، ونظموا اعتصاما مفتوحا استمر عدة أسابيع خارج المجلس سمي حينها "اعتصام الرحيل"، كان شعاره الأبرز رحيل الحكومة التي يرأسها "علي العريض"، وبلغت الأزمة أشدّها حتى داخل أحزاب الإئتلاف الثلاثي الحاكم "الترويكا"، وكان ذلك إثر قرار رئيس المجلس "مصطفى بن جعفر" يوم 06 أوت 2013 تعليق أعمال "المجلس الوطني التأسيسي" إلى أجل غير مسمى، في انتظار حل الأزمة السياسية التي أججها اغتيال "محمد البراهمي"(الحناشي، 2013).

لقد شكل الانفلات الأمني وما تبعه من تصدع في مستوى العلاقة بين المواطن وأعوان الامن خطرا كبيرا على تثبيت المسار الديمقراطي في تونس، فضلا عن انعكاساته السلبية على النمو الاقتصادي والاجتماعي. وهو يشكل خطرا بدوره على بناء الديمقراطية، لأن هذه العوامل تنضوي على تجاذبات عكسية سلبية في ما بينها، يمكن أن تؤدي بنا إلى دوامة من العنف وعدم الاستقرار إن لم يتم التصدي لها. وهذا ما أكدته أحداث العام 2013 من اغتيالات لشخصيات سياسية وتنفيذ عمليات إرهابية متعددة ونوعية على غرار الهجوم على متحف باردو القريب من البرلمان التونسي يوم 18 مارس 2015، والذي خلف 23 قتيلا معظمهم من السياح، وكذا الهجوم الإرهابي الذي استهدف فندق "أمبريال مرحبا"

بمدينة سوسة يوم 26 جانفي 2015، وأدى لمقتل 38 سائحا. إضافة واستهداف لقوات الأمن الداخلي والجيش الوطني في الكثير من المناسبات وتفاقم ظاهرة التهريب، بما فيها الأسلحة، وكل محاولات زج المجتمع التونسي في دوامة من العنف.

إن فشل حكومة الترويكا في منع مثل هذه العمليات جعل قطاعا مهما من التونسيين يعتقد أنها غير قادرة على إدارة البلاد، وتأمين الاستقرار الأمني وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود، علاوة على معاناة الأحزاب الممثلة للترويكا من حالات انشـــقاق داخلي، خاصـــة حزبي داخلي خاصـــة حزبي "المؤتمر " و"التكتل"، فقد اعترض عدد كبير من أعضـاء الحزبين على قرار التحالف مع حزب النهضـة ذات التوجه الإســـلامي، لاعتقادهم أن الاختلاف الإيديولوجي مانع من التحالف الســـياســـي معها، لذلك اختار المنشـقون عدم مسـاندة الترويكا، وانضـموا إلى أحزاب أخرى داخل المجلس التأسيسي أو خارجه، وأسس آخرون أحزابا جديدة.

وفي أعقاب هجمات باردو وسـوسـة، أعلنت الحكومة التونسـية "الحرب على الإرهاب" واتخذت سـلسـلة من الإجراءات لمعالجة التحديات الأمنية الملحة، وخصـصـت 20 في المائة من ميزانيتها الوطنية للدفاع والأمن الداخلي، غير أن العديد من هذه التدابير انطوت على أسـاليب أمنية صـارمة وقمعية، وفي هذا السـياق عبر العديد من التونسـيين عن اسـتياءهم إزاء سـياسـة الحكومة القائمة على رد الفعل وغياب اسـتراتيجية سـياسـية للتصـدي للتحديات التي تواجهها البلاد، وقد شـعر الناس بآثار الآلية التي اعتمدتها الحكومة لمحاربة الإرهاب على نحو مباشر وغير مباشر في جميع أنحاء البالد، مما زاد من حالة الاستياء العام، وأضعف الشرعية التي تعتمد عليها الحكومة في ممارسة سلطاتها، وأوجد بيئة استقطاب ملائمة للمنظمات العنيفة.

في جويلية 2015 ،اعتمدت الحكومة قانونا لمكافحة الإرهاب الذي يمنح قوات الأمن سـلطات مراقبة واسعة، وهو القانون الذي أجج الانقسامات بين الحكومة والمعارضين لها من سياسيين ونشطاء، وقد تعرّضت جوانب مختلفة في مشروع القانون لانتقادات شديدة اعتبرته قصير النظر ورجعياً، كما أنهم يرون أنه لم يتقيد بالمعايير الدولية، معربين عن مخاوفهم من إمكانية انتهاكه للحريات المدنية، وعلى الرغم من أن حكومة تدّعي أن القانون لن يهدّد الإنجازات الديمقراطية التي تحقّقت في تونس، إلا أن الخبراء يقولون إنه قد يُفسـح في المجال أمام عودة السـلطوية تحت غطاء مكافحة الإرهاب، وهذا التباين في وجهات النظر أدى إلى مزيد من الاستقطاب بين مختلف مكونات النخبة السياسية التونسية.

5. التوافق السياسي واستكمال بناء المؤسسات السياسية

بعد انفجار الأزمة السياسية في تونس بشكل حاد، خاصة بعد اغتيال "محمد البراهمي" قررت أطراف من المعارضة التصعيد بهدف إسقاط الحكومة، وبلغ التصعيد أوجه في اعتصامي "القصبة 1 و2"، واللذان نتج عنهما شل نشاط "المجلس الوطني التأسيسي" لعدة أسابيع، وتعبئة جزء مهم من الرأي العام ضد حركة "النهضة"، وفي تلك الأجواء الساخنة تعددت مبادرات الوساطة، لكن أهمها على الإطلاق كان ما عُرف بمبادرة الرباعي الراعي للحوار، وجاءت مبادرة الحوار الوطني للرباعي الراعي للحوار من أجل إخراج تونس من الأزمة السياسية الحادة التي حدثت إثر الاغتيالات التي طالت رموزا سياسية أبرزها "شكري بلعيد" و"لطفي البراهمي"، ويختصر جانب كبير من الرأي العام التونسي والدولي الحوار الوطني في الجولة الأخيرة منه، وهي تلك التي أدت فيما بعد إلى التصويت على الدستور، ثم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، غير أن الواقع يشير إلى أن جولات الحوار الوطني بدأت بعد سقوط نظام "بن علي" مباشرة.

وقعت مناقشة فكرة الحوار أولا بطريقة مرتجلة داخل النخبة السياسية والمجتمع المدني، فمباشرة وإثر مغادرة "بن علي" البلاد كان الفاعلون السياسيون قد بدأوا يدركون خطورة الفراغ السياسي في الدولة(مراد، 2015، ص 21)، حيث بادر "الاتحاد العام التونسي للشغل" و"عمادة المحامين" بدعوة كافة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني إلى اجتماع بمقر "الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي"، صدر عنه مجموعة من النقاط تمثلت في(الأخزوري، 2016، ص 12):

- الإعلان عن تشكيل لجنة "الإصلاح السياسي ومقاومة الفساد والرشوة".
- المباشرة لبحث الصيغ العملية لتبني مشروع مجلس حماية الثورة.
- إعادة النظر في أجهزة الأمن.
- الإعلان عن حل شركات المناولة.
- المطالبة بفتح ملف التعذيب بتونس.

ثم تلت ذلك اجتماعات أخرى أسفرت في الأخير عن تشكيل "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة".

ويمكن القول أن دعوات مختلف الأحزاب قبل انتخابات 2011 إلى إجراء حوار وطني، أو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة إنقاذ وطني، كان من شأنها أن غذّت وساهمت هي أيضا في جعل فكرة الحوار الوطني تتقدم وتتشكل في أذهان الفاعلين السياسيين وضمن الرأي العام(مراد، ص23).

وشكّل اغتيال "شكري بلعيد" بداية انقطاع الثقة بين "الترويكا" الحاكمة والمعارضة، وبلغ ذلك الانقطاع ذروته بعد اغتيال "محمد البراهمي"، حيث انطلقت الاحتجاجات من جديد في كل المدن والجهات، وساد الخوف من أن تعم الفوضى البلاد، وبلغت لغة التنافر بين الفاعلين السياسيين الحزبيين وكذلك بين قواعدهم بشكل أصبح يهدد الوحدة الوطنية، وعند ذلك كثّف "الاتحاد العام التونسي للشغل" اللقاءات للبحث عن حل للأزمة، ولكي يعطي وزنا لمبادرته استدعى لأول مرة ثلاث منظمات وطنية (التي ذكرناها سابقا)، حيث صاغ هذا الرباعي خارطة طريق وفاقية تتمحور حول ثلاث مهام وهي: الإبقاء على "المجلس الوطني التأسيسي" وتكوين حكومة غير حزبية مكونة من "تكنوقراط"، وضبط رزنامة انتخابية، وبعد العديد من النقاشات السياسية نجح منطق التوافق في التغلّب على المواجهة بين الشرعية القانونية والشرعية الثورية، فاتحا الطريق أمام نجاح المسار الدستوري والخروج من الأزمة(اليوسفي، 2016، ص 241).

وعليه دار الحوار الوطني في إطار تفعيل خارطة الطريق التي اقترحها هذا الرباعي، للخروج من أتون الأزمة السياسية، وقد أفضى الحوار إلى الاستقالة الطوعية لحكومة "الترويكا"، في إطار اتفاق ينص على تلازم المسارات التأسيسية (مسار كتابة الدستور، ومسار انتخاب اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، ومسار تغيير الحكومة)(الجراي، 2014، ص 3).

وبعد زُهاء شهرين من انطلاق الحوار الوطني (05 أكتوبر 2013) وما اعتراه من ثغرات وتجاذبات سياسية، أعلنت المركزية النقابية بزعامة "حسين العباسي" يوم السبت 14 ديسمبر عن اتفاق الرباعي الراعي للحوار وعدد من الأحزاب السياسية (9 أحزاب من 18 حزبا حضرا الاجتماع) على اختيار "مهدي جمعة" رئيسا للحكومة الانتقالية(الجمعاوي، ص 20).

كما أصدر "المجلس الوطني التأسيسي" قانونا أساسيا يتعلق بالانتخابات والاستفتاء (قانون أساسي يتعلق بالانتخابات والاستفتاء، عدد 16 لسنة 2014، مؤرخ في 26 ماي 2014، الرائد الرسمي عدد 42 مؤرخ في 27 ماي 2014)، كما انتخب المجلس التأسيسي أعضاء "الهيئة العليا المستقلة

للانتخابات والاستفتاء" التي ستشرف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، كما تم تحديد مواعيد إجراء الانتخابات التشريعية (26 أكتوبر 2014) والرئاسية (الدورة الأولى 23 نوفمبر 2014).

وبعد تحقيق الحوار الوطني في تونس للتوافق السياسي بين الأطراف المتعارضة، توجّهت النخبة السياسية في تونس لاستكمال بناء المؤسسات السياسية، وهي أساسا مؤسسة الدستور والذي تم المصادقة عليه من طرف "المجلس الوطني التأسيسي" في 26 جانفي 2014، ومؤسسة البرلمان والتي نتجت عن الانتخابات التشريعية التي أجريت في 26 أكتوبر 2014، وحصد فيها حزب "نداء تونس" أغلبية المقاعد، ومؤسسة الرئاسة التي أجريت الانتخابات المتعلقة بها في دورتين بتاريخ 23 نوفمبر و 21 ديسمبر 2014 على التوالي، وأسفرت عن فوز "الباجي قائد السبسي" برئاسة البلاد.

6. الخاتمة

رغم حالة التشرذم والاضطراب التي عرفتها النخبة السياسية في تونس بعد مغادرة الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" التراب التونسي، والارتباك الذي حصل في نقل السلطة، ثم حالة التنازع والاستقطاب التي عرفتها بعد انتخابات "المجلس الوطني التأسيسي"، ورغم كل الأزمات التي عرفتها تونس خلال الفترة الانتقالية، ورغم كل التحفظات يمكن القول أن النخبة السياسية في تونس قد نجحت إلى حد كبير في الوصول إلى توافق سياسي، ساهم بشكل فعال في إيصال تونس إلى بر الأمان وإرساء نظام ديمقراطي توافقي، ونجحت تونس بذلك في تجنّب المسار المتعثّر الذي شهدته باقي بلدان "الربيع العربي" (مصر، ليبيا، اليمن، سوريا)، وهو إنجاز يحسب للنخبة السياسية التونسية رغم كل ما قيل عن أن التوافقات تمت بين حزبي "النهضة" و"نداء تونس" دون باقي الأطياف السياسية، وأنه توافق هش يمكن أن يتلاشى في أي لحظة، ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها تونس، إلا أن إرساء مؤسسات دستورية وديمقراطية من خلال انتخابات شهد المجتمع الدولي على نزاهتها وشفافيتها إنجاز كبير يحسب للنخبة السياسية التونسية. وعليه خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– لقد استفادت النخبة السياسية في تونس من مختلف التطورات التي طرأت عليها خلال مراحل مختلفة من تاريخها، حيث تأثرت بالإصـــلاحات المختلفة والعديدة التي عرفتها تونس في مراحل عدة من تاريخها المعاصر، وهي الإصلاحات التي أسهمت في تكوين نخبة لها القدرة على لعب أدوار مهمة في محطات كثيرة من تاريخ تونس، وبلورت قدرتها على تغيير الســياســات والتأثير في مجريات الأحداث خاصــة بعد ســنة 2011، وهي الفترة التي شهدت بروز دور النخبة السياسية التونسية في عملية التغيير السياسي.

– بالرغم من أن الحراك التونســي كان من دون قيادة موجّهة وفاعلة، فمختلف النخب التونســية فاجأها الحدث وتجاوزها، إلا أن النخبة السياسية حاولت اللحاق به ولو متأخرة، فكان لها دور في الاحتجاجات كل حسب موقعه، ولم يقتصر دورها على إسقاط النظام فحسب، بل سعت إلى أن يكون لها دور بارز في مختلف مراحل العملية الانتقالية، حيث نجحت النخبة السياسية في تجنيب تونس ما آلت إليه باقي البلدان التي شـهدت حراكا مجتمعيا واحتجاجات شـعبية، حيث يمكن القول أن تونس أصـبحت "النموذج" الذي يحتذى به في المنطقة العربية، نظرا لتجاوزها الأزمات العديدة التي واجهتها في مســيرتها نحو الديمقراطية وخاصــة الســياســية منها، وذلك باعتمادها اســتراتيجيات وآليات أدت إلى إرســاء دســتور توافقي وبناء مؤسسات شرعية.

– تعتبر طبيعة النخبة الســياســية أهم العوامل التي أدت إلى تحقيق التوافق الوطني في تونس مقارنة بالدول العربية الأخرى، حيث ســاهمت في مرات عديدة في فتح قنوات الحوار والتوصــل إلى حلول وســطى، رغم كثرة الأزمات التي كادت أن تعصف بالعملية السياسية.

– عانت النخبة السياسية في تونس عشية مغادرة "بن علي" التراب التونسي حالة من التشرذم والاضطراب والضــبابية وعدم اليقين، ويفسّــر ذلك بغياب الممارســة الديمقراطية في تونس طيلة عقود عدة، فالممارســة الديمقراطية تستلزم حضور نخب سياسية واعية وفاعلة، والنخب السياسية تحتاج لبيئة ديمقراطية من أجل أن تكون مؤثرة وفعالة، ورغم حالة الاضــطراب التي عرفتها النخبة الســياســية وما ميّز علاقتها من تجاذب واســتقطاب إلا أنه نجحت تدريجيا في تأمين انتقال ســلس ودســتوري للســلطة، وبناء مؤســســات انتقالية ســاهمت في تتويج الفترة الانتقالية بصــياغة دســتور توافقي، وإجراء انتخابات تشــريعية ورئاســية من أجل تثبيت أركان نظام ديمقراطي.

قائمة المراجع:

– المؤلفات:

- خضر خضر، مفاهيم اساسية في علم السياسة، (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 1999).
- إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998).
- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1990).
- بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي. (ترجمة وتقديم: محمد الجوهري)، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988).
- حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية، (المغرب: إفريقيا الشرق، 2000).
- عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2013).
- موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى. (ترجمة: جورج سعد)، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992).
- محمد رضا بن حماد، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية، (تونس: مركز النشر الجامعي، 2006).
- عبد الرزاق المختار، "الدستور والانتقال: في القانون الدستوري للانتقال". في: محمد العجمي وآخرون، في: الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية، (أحمد السوسي مشرفا)، (تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2015).
- منعم برهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، (تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014).
- عبد الفتاح عمر وقيس سعيد، نصوص ووثائق سياسية تونسية، (تونس: مركز الدراسات للنشر والبحوث، ص1987).
- أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014).
- إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2013- 2014: مراجعات ما بعد التغيير. (تحرير: علي الدين هلال)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).

- حاتم مراد، الحوار الوطني في تونس، (تونس: الجمعية التونسية للدراسات السياسية- منشورات نيرفانا/ دار بوجيل للنشر، 2015).

- محمد الهادي الأخزوري، الحوار الوطني 25 جانفي 2011- 20 نوفمبر 2014: مسار، فتتويج، (تونس: الإتحاد العام التونسي للشغل- قسم الإعلام والنشر، 2016).

- هالة اليوسفي، الاتحاد العام التونسي للشغل: قصة شغف تونسية- نقابيون في الثورة، (تونس: دار محمد علي للنشر، 2016).

- فتحي الجراي، الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2014).

- المقالات:

- كوليت أسمال، "مظاهر خصوصية النخب السياسية"، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 9-10، 1989.

- سامي العيادي، "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، مجلة الأخبار القانونية، تونس، عدد 110- 111، أفريل 2011.

- صلاح الدين الجورشي، "الدولة والهوية: إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي- تونس مثالا"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 407، 2013.

- فايزة ويكن، "دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، الجزائر: جامعة معسكر، العدد 08، ديسمبر 2013.